بسم الله الرحمن الرحيم

موضوع: استخراج مطالب مفيد و ارزشمند كتاب الاشباه والنظائر سيوطى

نگارش: محمدمهدى ولى زاده

الأشباه و النظائر فى النحو ؛ ج1 ؛ ص128

الفرق بين البدل و العوض: قال الزمخشرى فى (الأحاجى)[1]: معنى العوض أن يقع فى الكلمة انتقاص فيتداركَ بزيادة شىء ليس فى أخواتها كما انتقص التثنية و الجمع السالم بقطع الحركة و التنوين عنهما فتداركَ ذلك بزيادة النون، و الفرق بين العوض و البدل أن البدل يقع حيث يقع المبدل منه، و العوض لا يراعى فيه ذلك، ألا ترى أن العوض فى اللهم فى آخر الاسم و المعوّض منه فى أوله.

و قد ألّف ابن جنى (كتاب التعاقب) فى أقسام البدل و المبدل منه و العوض و المعوض منه، و قال فى أوله: اعلم أن كلّ واحد من ضربى التعاقب و هما البدل و العوض قد يقع فى الاستعمال موضع صاحبه، و ربما امتاز أحدهما بالموضع دون وسيلة، إلا أن البدل أعمّ استعمالا من العوض، و ذلك أنا نقول: إنّ ألف (قام) بدل من الواو فى (قوم)، و لا نقول إنها عوض منها. و نقول: إن الميم فى آخر (اللّهم) بدل من (ياء) فى أوله، كما نقول: إنها عوض منها، و إن ياء (أينق) بدل من عينها، كما نقول: إنها عوض منها، أو لا ترى إلى سعة البدل، و ضيق العوض، و كذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه شائعا و العوض ضيقا، فكل عوض بدل و ليس كلّ بدل عوضا.

كذا وضع هذين اللفظين أهل هذا العلم فاستعملوه فى عباراتهم و أجروا عليه عاداتهم، و هذا الذى رأوه فى هذا هو القياس، و ذلك أن تصرّف (ع و ض) فى كلام العرب أين وقعت إنما هو لأن يأتى مستقبل ثان خالفا لمنقض، و من ذلك تسميتهم الدهر (عوض) لأنه موضوع

---

[1] (1) انظر الأحاجي النحوية(46).

على أن ينقضى الجزء منه و يخلفه جزء آخر من بعده، و معلوم أن ما يمضى من الدّهر فان لا يعاد و معاد لا يرتجع، و مما ورد فى فوت المعوض منه قوله: [الرمل]

-عاضها اللّه غلاما بعد ما شابت الأصداغ و الضّرس نقد

أى: عوّضها اللّه الولد مما أخذه منها من سواد الشعر و صحة الفم، فهذه حال تصرف (ع و ض). و ليس كذلك تصرف (ب د ل) لأن البدل من الشىء قد يكون و الشيئان جميعا موجودان، ألا ترى إلى قول النحويين فى: مررت بأخيك زيد، أن زيدا بدل من أخيك، و إن كانا جميعا موجودين، فأما من قال: إن زيدا مترجم عن الأخ، فإنه لا يأبى أيضا أن يقول: بدل منه، و إنما آثر لفظ الترجمة هنا و إن كان يعتقد صحّة لفظ البدل فيه كألفاظ يختارها أحد الفريقين و يجيز مع ذلك ما أجاز الفريق الآخر كالجرّ و الخفض و الصفة و النعت و الظرف و المحلّ و التمييز و التفسير و غير ذلك.

و مما ينبغى أن تعرف فرقا بين البدل و العوض أن من حكم البدل أن يكون فى موضع المبدل منه، و العوض ليس بابه أن يكون فى موضع المعاض منه، ألا ترى أن ياء (ميزان) بدل من الواو التى هى فاؤها و هى مع ذلك واقعة موقعها، و كذلك واو (موسر) بدل من الياء التى هى فاؤها و هى فى مكانها، و دال (ودّ) الأولى بدل من تاء (وتد) و هى فى مكانها، و الألف فى: (رأيت زيدا) بدل من تنوينه و هى فى مكانه، و ليس أحد يقول إن ياء (ميزان) عوض من واوه، و لا ألف (قام) عوض من واوه، و لا ألف (رأيت زيدا) عوض من تنوينه فى الوصل، و سبب ذلك ما قدمناه من أن (ع و ض) إنما هى لعدم الأول و تعويض الثانى منه، و ليس كذلك الألف فى قام و باع لأنهما فيها كأنهما الواو و الياء، و متى نطقت بواحد من هذه الأحرف الثلاثة فكأنك نطقت بالآخر، و كذلك الألف التى هى بدل من التنوين و من نون التوكيد فى (اضربا) جارية عندهم مجرى ما هى بدل منه حتى أنهم إذا نطقوا بالألف فكأنهم قد نطقوا بالنون، فالألف إذا كأنها هى النون.

و على هذا ساق سيبويه[2] حروف البدل الأحد عشر، لأن كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدما عليه و لا متراخيا عنه و لم يسمّ شيئا من ذلك عوضا، و ليس كذلك هاء (زنادقة) لأنها عوض من ياء (زناديق)، قيل لها عوض لأنها لم تقع موقع ما هى عوض منه، و كذلك هاء التفعلة نحو: التقدمة و التجربة، و تاء التفعيل عوض من عين فعّال فتاء (تكذيب) عوض من إحدى عينى (كذّاب)، لأنها ليست فى موضعها، و لكن ياء التفعيل بدل من ألف فعال لأنها فى موضعها، و لأن الياء أيضا قريبة الشبه بالألف، كأنها هى و البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوّض منه، انتهى.

الأشباه و النظائر فى النحو ؛ ج1 ؛ ص315

الباب الثانى باب المنصرف و غير المنصرف

قيل: إن بينهما واسطة لا توصف بالصرف و لا بعدمه. قال ابن جنّى فى الباب المشار إليه[3]: و من ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة نحو: الرجل و غلامك، و صاحب الرجل، فهذه الأسماء كلها و ما كان نحوها لا منصرفة و لا غير منصرفة، و ذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة و لا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارة لكونه غير منصرف كأحمد و عمر.

و كذلك التثنية و الجمع على حدّها، ليس شىء من ذلك منصرفا و لا غير منصرف، معرفة كان أو نكرة من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينوّن مثلها، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمارة لترك صرفها.

و قال صاحب (البسيط): من قال: المنصرف ما ليس فيه علّتان من العلل التسع. و غير المنصرف ما فيه علتان، و تأثيرهما منع الجر و التنوين لفظا أو تقديرا، فقد حصر المنصرف و غير المنصرف و دخل فى القيد التثنية و الجمع و الأسماء الستة و ما فيه اللام و المضاف فى

---

[2] (1) انظر الكتاب(4/ 360).
[3] (1) انظر الخصائص(2/ 357).

غير ما لا ينصرف فيكون على هذا (رجلان) اسم امرأة غير منصرف لوجود العلتين، و تثنية رجل منصرفا لعدم العلتين. و أما من قال:

المنصرف ما دخله الحركات الثلاث و التنوين، و غير المنصرف ما لم يدخله جر و لا تنوين، فإن التثنية و الجمع و المعرف باللام و الإضافة تخرج عن الحصر، فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبة ثالثة لا منصرفة و لا غير منصرفة.

و قال أبو على: ما دخله اللام أو الإضافة من باب ما لا ينصرف لا أقول فيه بصرف و لا بعدمه، فلا أقول: إنه منصرف، لأن المانع من الصرف موجود فيه و هو شبه الفعل، و ليس اللام أو الإضافة، بسالبة إياه شبه الفعل. و لا أقول: إنه غير منصرف لأن امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف، و إنما هو لدخول الألف و اللام عليه فإنها مانع من التنوين. و قال الكزولى: و أما أقسام الأسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة أضرب: منصرف، و غير منصرف، و ما لا يقال فيه منصرف و لا غير منصرف. و هو أربعة: المضاف، و ما عرف باللام، و التثنية، و الجمع، لا يقال: منصرفة إذ ليس فيها تنوين و لا يقال فيها غير منصرف إذ ليس فيها علة تمنع الصرف.

و قال ابن الحاجب: ظاهر كلام النحويين أن القسمة إلى المنصرف و غيره حاصرة، و تفسيرهم كل واحد من القسمين ينفى الحصر.

الأشباه و النظائر فى النحو ؛ ج1 ؛ ص109

قاعدة: الفرق بين التضمين و التقدير

قال ابن الحاجب فى أماليه: الفرق بين التضمين و بين التقدير فى قولنا: بنى (أين) لتضمّنه معنى حرف الاستفهام، و ضربته تأديبا: منصوب بتقدير (اللام)، و غلام زيد: مجرور بتقدير (اللام)، و خرجت يوم الجمعة: منصوب بتقدير (فى)، أن التضمّن يراد به أنه فى المعنى المتضمّن على وجه لا يصحّ إظهاره معه، و التقدير أن يكون على وجه يصحّ إظهاره معه سواء اتّفق الإعراب أم اختلف، فإنه قد يختلف فى مثل قولك: ضربته يوم الجمعة، و ضربته فى يوم الجمعة، و قد لا يختلف فى مثل قولك: و اللّه لأفعلنّ و اللّه أفعلن، و الفرق بينهما أنه إذا

لم يختلف الإعراب كان مرادا وجوده، و كان حكمه حكم الموجود، و إذا اختلف الإعراب كان المقدّر غير مراد وجوده فيصل الفعل إلى متعلّقه بنفسه، انتهى.

و قال الأندلسى فى (شرح المفصّل): الأسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجوز إظهار الحرف معه نحو (من) و (كم) فيبنى لا محالة.

و ضرب يكون الحرف المتضمّن مرادا كالمنطوق به لكن عدل عن النطق به إلى النطق بدونه فكأنه ملفوظ به، و لو كان ملفوظا به لما بنى الاسم، فكذلك إذا عدل عن النطق به. و ضرب و هو الإضافة و الظرف، إن شئت أظهرت الحرف و إن شئت لم تظهر، فلما جاز إظهاره لم يبن، و هذا ضابط فى كلّ ما ينوب عن الحرف من الأسماء ما يبنى منها و ما لا يبنى فافهمه، انتهى.

الأشباه و النظائر فى النحو ؛ ج4 ؛ ص147

الفرق بين العرض و التحضيض

الفرق بين العرض و التّحضيض أنّ العرض طلب بلين و رفق، و التّحضيض طلب بإزعاج و عنف.

الأشباه و النظائر فى النحو ؛ ج4 ؛ ص142

الكلام فى (إنّما)

و من فوائده أيضا تغمّده اللّه تعالى برحمته: اعلم أنّ الكلام فى (إنّما) فى موطنين؛ أحدهما لفظىّ، و الآخر معنوىّ. أمّا اللّفظى: فمن جهة بساطتها أو تركيبها، و أمّا المعنوىّ: فمن جهة إفادتها الحصر أو عدم إفادتها له.

و المدّعى فى الوجه الثّانى: أنّها مفيدة للحصر، و استدلّ لهذا بأمور:

أحدها: فهم أهل اللّسان لذلك، كما تقرّر من فهم الصّحابة- رضى اللّه عنهم- من: «إنّما الماء من الماء»[4] و من فهم ابن عبّاس رضى اللّه عنهما من: «إنّما الرّبا فى النّسيئة»[5] مع عدم المخالفة منهم فكان ذلك إجماعا على أنّها مفيدة للحصر.

على أنّ الاحتجاج بقضيّة ابن عبّاس مع الصحابة- رضى اللّه عنهم- قد يحتمل الاعتراض بأنّ المعترض قد يقتصر على ذكر أحد أوجه المنع لأمر ككون ذلك الوجه أجلى و أبعد عن الاعتراض، و ربّما فعل ذلك على سبيل التّنزّل للخصم فيا ادّعاه و فهمه. فلا يلزم من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة- و هو إيرادهم الدليل المقتضى لتحريم ربا التّفاضل- أن يكونوا مسلّمين له فى دعواه الحصر. و قد يقال أيضا إنّ ابن عبّاس- رضى اللّه تعالى عنهما- فهم الحصر و ادّعاه، و هم لم ينفوه و لم يثبتوه، فتجىء مسألة ما إذا قال البعض و سكت الباقون، و هل ذلك حجّة أو ليس بحجّة؛ فيه كلام مشهور فى أصول الفقه.

الدليل الثانى: معاملة العرب للاسم بعدها معاملته بعد (إلّا) المسبوقة بالنّفى.

و قولهم معاملة (ما) و (إلّا) تمثيل، لا أنّ ذلك خاصّ ب (ما) و ذلك فى قوله[6]:

[الطويل]

]أنا الضّامن الرّاعى عليهم[و إنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

فهذا كقوله: [السريع]

-قد علمت سلمى و جاراتها ما قطّر الفارس إلّا أنا

---

[4] (1) أخرجه مسلم في صحيحه(1/ 269) رقم(343). باب: إنما الماء من الماء.
[5] (2) الحديث في سنن ابن ماجه(2/ 758)، باب من قال: لا ربا إلا في النسيئة، و مسند أسامة(1/ 76).
[6] (3) مرّ الشاهد رقم(142).

فأمّا قول بعض المتأخّرين فی إِنَّما أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ [الرعد: 36]، و إِنَّما أَشْكُوا [يوسف: 86] و نحو ذلك من الآيات: إنّ الضمير محصور و لم يفصل، فلا يتشاغل به و لو صحّ خرج نحو: [الطويل]

]أنا الذائد الحامی الذّمار] و إنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلی

عن الاستشهاد به، و كان ضرورة لمخالفته للاستعمال.

الدليل الثالث: أنّ إنّ للإثبات، و (ما) للنّفی، و النفی و الإثبات ضدّان فلا يجتمعان فی محلّ واحد، فوجب أن يصرف أحدهما للمذكور، و الآخر إلى غيره ليصحّ اجتماعهما. لا جائز أن يكون المنفیّ هو المذكور، و المثبت هو ما عداه، للاتّفاق على أنّ قولك: «إنّما زيد قائم» يفيد إثبات القيام لزيد، فإذا بطل ذلك تعيّن العكس و هو نفی القيام عن غير زيد و إثباته لزيد، و لا معنى للحصر إلّا هذا. هذا حاصل كلام الإمام فخر الدّين و من تبعه، و هو فاسد المقدّمتين لأنّ (إنّ) للتأكيد لا للإثبات، بدليل أنّك تقول: «إنّ زيدا قائم» و «إنّ زيدا ليس بقائم»، فتجدها إنّما دخلت لتأكيد الكلام نفيا كان أو إثباتا. و (ما) زيد مثلها فی قولك «ليتما زيدا قائم» لا نافية.

الدليل الرابع: أنّ (إنّ) للتّأكيد، و (ما) حرف زائد للتّاكيد، فلمّا أخذوا الحكم من بين مؤكّدين ناسب أن يكون مختصّا بالمسند إليه قاله السكّاكی، و ليس بشیء لأنّه لازم له فی قولك: «إنّ زيدا لقائم» لأنّ (إنّ) و اللام معا للتأكيد، ثمّ إنّك تقول: «أحلف باللّه إن زيدا لقائم» فتجمع بين ثلاث مؤكّدات، القسم، و (إنّ)، و اللام، و لا يفيدها هذا الحصر باتّفاق.

و استدلّ من قال: إنّها ليست للحصر بقوله تعالى: إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ [الأنفال: 2]، فلو كان معناه: ما المؤمنون إلّا الذين إذا ذكر اللّه وجلت قلوبهم، لزم سلب الإيمان عمّن لا يوجل قلبه عند ذكر اللّه تعالى و الإجماع منعقد على خلافه.

و الجواب أنّ المراد بالمؤمنين: الكاملو الإيمان، و لا شكّ أنّ من لا يوجل قلبه

عند ذكر اللّه فليس بكامل الإيمان. و ردّ بأنّ هذا مجاز، و أجيب بأنّه يجب المصير إليه جمعا بين الأدلّة، فإنّه قد قام الدليل الذى قدّمناه على إفادتها الحصر و هو معاملة الضمير بعدها معاملته بعد (إلّا) المسبوقة بالنّفى، و لهذا قال المحقّقون: و الأكثر أنّها للحصر، حتّى لقد نقل النّووىّ إجماع النحويّين و الأصوليّين على إفادتها الحصر، ذكره فى (شرح مسلم)، و هو غريب. فهذا ما يتعلّق بإثبات الأمر الثّانى المعنوىّ.

و أمّا ما يتعلّق بالأوّل فنقول: إنّ أصل (إنّما)، (إنّ) و (ما)، و أنّ (إنّ) من (إنما) هى التى كانت الرافعة الناصبة قبل وجود (ما)، و إنّ (ما) هى الحرف التالى لنحو (ليت) فى قولهم: «ليتما أخوك منطلق».

فهذه ثلاثة أمور يدل عليها عندى أمران: أحدهما: أنّهم لم يختلفوا فى (ليتما) و (لعلّما) و (لكنّما) و (كأنّما) فى ذلك، يعنى فى تركيبها، و الثانى: أنّ (ما) غير نافية، فلتكن (إنّما) كذلك.

فإن قيل: هذه غير تلك التى تدخل عليها (ما) الكافّة، و أنّ (إنّما) على قسمين، فهذه دعى ما لا يثبت، و لا يقوم عليه دليل. و أيضا فبأىّ شىء تفرّق أيّها العاقل بين (إنّما) هذه و (إنّما) تلك؟ و أيضا فلم يقل أحد إنّ (إنّما) على قسمين:

مفيدة للحصر، و غير مفيدة له. فهذا الحقّ الذى لا يحيد عنه من فيه أدنى إنصاف.

فإن قيل: معالة (ما) بعد (إنّما) معاملة (ما) بعد (إلّا) المسبوقة بالنّفى تدلّ على أنّ (ما) نافية، فذلك غير لازم، إذ لا يمتنع أن يكون الشىء حكمه حكم شىء آخر، و إن لم يكن مركّبا منه و لا من شىء يشبهه. و إنّما الأمر فى ذلك أنّ العرب استعملوا (إنّما) بعد تركيبها من الحرفين فى موطن الحصر، و خصّوها بذلك لمشاركتها ل (ما) و (إلّا) فى الحكم، لأنّهم استعملوها استعمالها و ألزموها موضعها، لا لأنّ (ما) من (إنّما) نافية، كما أنّه ليس ذلك لأجل أنّ (إنّما) مأخوذة من (إلّا). ثم هذه المقالة بعد فسادها من جهة النّظر مخالفة لأقوال النّحاة، فإنّهم إنّما ينصّون على أنّ (ما) كافّة و لا يعرف القول بأنّها نافية إلّا لبعض المتأخّرين. و اللّه سبحانه و تعالى أعلم.

الفصل الثالث: فی الفرق بین قسمی (أم):

تفترق «أم» المتّصلة، و تسمّی المعادلة أیضا، و «أم» المنقطعة، و تسمی المنفصلة أیضا، من کلّ واحدة من جهتی اللفظ و المعنی من أربعة أوجه:

فأما الأوجه اللفظیة: فأحدها: باعتبار ما قبلهما، و ذلک أنّ ما قبل المتّصلة لا یکون إلّا استفهاما لفظا و معنی، أو استفهاما لفظا لا معنی. فالأول نحو: «أزید قائم أم عمرو»، و الثانی نحو: «سواء علیّ أقمت أم قعدت»، فإنّ الهمزة هنا قد خلع منها معنی الاستفهام، و لهذا یصحّ فی مکانها و مکان ما دخلت علیه المصدر فیقال:

«سواء علیّ قیامک و قعودک» و یصحّ تصدیق الکلام الذی هی فیه و تکذیبه، و لا یستحقّ المتکلّم به جوابا؛ و استعملت فی لازم الاستفهام، و هو التّسویة ألا تری أنّ الطالب لفهم الشیء استوی عنده وجوده و عدمه، أعنی استواءهما فی أصل الاحتمال، و إن کان أحدهما قد یکون راجحا. و هذا المعنی أشار إلیه سیبویه رحمه اللّه بقوله: «و إنّما جاز الاستفهام هنا لأنّک سویت الأمرین عندک کما استوی ذلک

حین قلنا: «زید عندک أم عمرو»، فجری هذا علی حرف الاستفهام کما جری علی النّداء نحو قولهم: «اللهمّ اغفر لنا أیّتها العصابة»، انتهی.

و ما قبل المنقطعة یکون استفهاما نحو: هَلْ یَسْتَوِی الْأَعْمی وَ الْبَصِیرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِی الظُّلُماتُ وَ النُّورُ [الرعد: 16] و خبرا نحو: تَنْزِیلُ الْکِتابِ لا رَیْبَ فِیهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِینَ، أَمْ یَقُولُونَ افْتَراهُ [السجدة: 2- 3].

و الوجه الثانی: باعتبار ما قبلهما أیضا، و ذلک أنّ الاستفهام قبل المتّصلة لا یکون إلّا بالهمزة التی یطلب بها التصوّر أو التّسویة، کما قدّمنا، و الاستفهام الذی قبل المنقطعة لا یکون بواحدة منهما؛ بل تارة یکون بغیر الهمزة البتّة کما فی قوله تعالی: هَلْ یَسْتَوِی الْأَعْمی وَ الْبَصِیرُ [الرعد: 16]. و قول علقمة بن عبدة:

-هل ما علمت و ما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبّة يوم البين مشكوم

و تارة يكون بالهمزة التى يطلب بها التّصديق نحو: «أقام زيد أم قعد عمرو»، إذا أردت ب (أم) الإضراب عن الأوّل، فإن أردت الاستفهام عن الواقع من النسبتين ف (أم) متّصلة. فالكلام على هذا محتمل للمتّصلة و المنقطعة بحسب الغرض الذى تريده. هذا معنى كلام جماعة. و قال ابن هشام الخضراوىّ: «من شرط (أم) المتّصلة ألّا يكون بعدها فعل و فاعل إلّا و قبلها فعل و فاعل، و الفاعل فى كلّ من الجملتين واحد، نحو: «أقام زيد أم قعد». فإن قلت: «أقام زيد أم قعد عمرو»، كانت منقطعة، و كذا إذا كان ما قبلها مبتدأ و خبرا فلا بدّ من اتحاد الخبرين، نحو:

«أزيد منطلق أم عمرو»، فإن قلت: أم عمرو جالس، كانت منقطعة، و كذا إذا خالفت بين الجملتين، نحو: «أقام زيد أم عمرو منطلق»، انتهى.

و هذا مخالف لما تقدّم، و لا شكّ أنّ تخالف الخبرين أو الفاعلين أو الجملتين يقتضى بظاهره الانقطاع، و أمّا أنّه يصل إلى إيجاب ذلك فلا. و قد نصّوا على اتّصال أم فى قوله: [الخفيف]

-ما أبالى أنبّ بالحزن تيس أم جفانى بظهر غيب لئيم

مع اختلاف الفاعلين، و فى قوله: [الطويل]

و لست أبالى بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع

مع اختلاف الخبرين. و قد يجاب بأنّ الجملتين هنا فى تأويل المفردين، فلذلك تعيّن الاتّصال لأنّ ما قبل أم و ما يعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، كما فى قولنا: «أزيد أم عمرو قائم»، احتمل الكلام الاتصال و الانقطاع باختلاف التّقدير.

فإن قيل: فلم جزم الجميع فى نحو: «أزيد قائم أم عمرو»، بالاتصال مع إمكان الانقطاع، بأن يكون ما بعدها مبتدأ حذف خبره؟ قيل: لأنّ الكلام إذا أمكن حمله على التّمام امتنع حمله على الحذف، لأنّه دعوى خلاف الأصل بغير بيّنة، و لهذا امتنع أن يدّعى فى نحو جاء الذى فى الدّار، أن أصله: الذى هو فى الدار.

و الوجه الثالث: باعتبار ما بعدهما، و هو أنّ المتّصلة لا تدخل على الاستفهام، بخلاف المنقطعة، فإنّها تدخل عليه و يكون بالحرف كما تقدّم فى الآية الكريمة، و فى بيتى علقمة بن عبدة، و بالاسم كما فى قول اللّه تعالى: أَمَّا ذا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ [النمل: 84]، أَمَّنْ هذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ .. [الملك: 20]، و قول الشاعر: [البسيط]

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان أنف إذا ما ضنّ باللّبن

و الوجه الرابع: باعتبار ما قبلهما و ما بعدهما جميعا، و هو أنّ المتّصلة تقع بين المفردين و بين الجملتين، و المنقطعة لا تقع إلّا بين الجملتين. فأمّا قولهم «إنّها لإبل أم شاء»[7] فمحول عند النحويين على إضمار مبتدأ، و قد خرق ابن مالك إجماعهم فى ذلك، فادّعى أنّ المنقطعة قد تعطف المفرد محتجّا بما رواه من قول بعضهم: «إنّ هناك لإبلا أم شاء» بالنّصب و محمل هذا عند الجماعة- إن ثبت- على إضمار فعل، أى أم أرى شاء، لا على العطف على اسم (إن). و لقوله رحمه اللّه وجه من النّظر، و هو أنّ المنقطعة بمعنى (بل) و الهمزة؛ و قد تتجرّد لمعنى (بل)، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة (بل)، و هى تعطف

[7] (2) انظر الكتاب(3/ 195) باب« أم» منقطعة.

المفردات، بل لا تعطف إلّا المفردات. فإذا لم يجب ل (أم) هذه أن تعطف المفردات، فلا أقلّ من أن يجوز.

فإن قيل: لو صحّ هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما فى العطف ب (بل)، و لم يكن نادرا، و لا قائل بكثرته، بل الجمهور يقولون: بامتناعه البتّة، و ابن مالك يقول بندوره، قيل: الذى منع من كثرته أنّ تجرّد (أم) المنقطعة لمعنى الإضراب مع دخولها على مفرد لفظا قليل. و تبيّن من هذا أنّه كان ينبغى لابن مالك أن يقول: و قد تعطف المفرد إن تجرّدت عن معنى الاستفهام، و قد يجاب بأنّه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة، و أنّه لا يدخل على المفردات، فكذا الاستفهام ب (أم) التى هى فى قوّة الهمزة و (بل). و أمّا قول الزّمخشرىّ فى أَ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَ وَ آباؤُنَا [الواقعة: 47- 48]: إنّ (آباؤنا) عطف على الضّمير فى (مبعوثون) و ساغ العطف على الضمير المرفوع المستتر للفصل بين العاطف و المعطوف عليه بالهمزة، فمردود بما ذكرناه.

و أمّا أوجه المعنى:

فأحدها: ما أسلفناه فى صدر المسألة من أنّ المتّصلة لطلب التصوّر، و المنقطعة لطلب التصديق.

و الثانى: أنّ المتّصلة تفيد معنى واحدا، و المنقطعة تفيد معنيين غالبا، و هما الإضراب، و الاستفهام.

و الثالث: أنّ المتّصلة ملازمة لإفادة الاستفهام، أو لازمه و هو التّسوية. و المنقطعة قد تنسلخ عنه رأسا. و سبب ذلك ما قدّمناه، من أنّها تفيد معنيين فإذا تجرّدت عن أحدهما بقى عليها المعنى الآخر. و المتّصلة لا تفيد إلّا الاستفهام، فلو تجرّدت عنه صارت مهملة. و ممّا يدلّ على أنّ المنقطعة قد تأتى لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدّمنا من الشواهد. و بهذا يعلم ضعف جزم النّحويّين أو أكثرهم فى:

«إنّها لإبل أم شاء» بأنّ التقدير: «بل أهى شاء» إذ يجوز أن يكون التقدير: «بل هى شاء» على أنّ المتكلّم أضرب عن الأول، و استأنف إخبارا بأنّها شاء. و على هذا المعنى اتّجه لابن مالك

أن يدّعى أنّها عاطفة مفردا على مفرد كما قدّمناه، و يعلم أيضا غلط ابن النحويّة و غيره فى استدلالهم بنحو: أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ وَ النُّورُ [الرعد: 16]، و ببيتى علقمة على أنّ «هل» بمعنى «قد» ظنّا منهم أنّ معنى الاستفهام لا يفارق «أم»، و الاستفهام لا يدخل على الاستفهام و جعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله: [البسيط]

]سائل فوارس يربوع بشدّتنا[أهل رأونا بوادى القفّ ذى الأكم

و ممّا يقطع به على قولهم بالبطلان، أنّها فى البيت داخلة على الجملة الاسمية، و «قد» لا تدخل عليها فإن قيل: لعلّهم يقدّرون ارتفاع «كبير» بفعل محذوف، على حدّ وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ [التوبة: 6] فالجواب أنّ ذلك ممتنع بعد «قد» فكذلك ما رادفها.

الوجه الرابع: أنّ الاستفهام الذى تفيده المتّصلة لا يكون إلّا حقيقيا، و الذى تفيده المنقطعة يكون حقيقيا نحو: «إنّها لإبل أم شاء» على أحد الاحتمالين، و غير حقيقىّ نحو: أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَناتٍ [الزخرف: 16]، أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَ لَكُمُ الْبَنُونَ. أَمْ تَسْئَلُهُمْ أَجْراً فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ. أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ .. [الطور: 39- 41] الآيات.

تقرير آخر فى الفرق بين المتصلة و المنقطعة

اعلم أنّ الفرق بين المتّصلة و المنقطعة من أوجه:

أحدها: أنّ ما قبل المتّصلة لا يكون إلّا استفهاما، و ما قبل المنقطعة يكون استفهاما و غيره.

و الثانى: أنّ ما بعدها يكون مفردا و جملة، و ما بعد المنقطعة لا يكون إلّا جملة.

و الثالث: أنّها تقدّر مع الهمزة قبلها ب (أىّ)، و مع الجملة بعدها بالمصدر.

و المنقطعة تقدّر وحدها ب (بل) و الهمزة.

و الرابع: أنّها قد تحتاج لجواب، و قد لا تحتاج، و المنقطعة تحتاج للجواب.

و الخامس: أنّ المتّصلة إذا احتاجت إلى جواب، فإنّ جوابها يكون بالتّعيين.

و المنقطعة إنّما تجاب ب (نعم) أو (لا).

و السادس: أنّ المتّصلة عاطفة، و المنقطعة غير عاطفة. و ممّن نصّ على هذا ابن عصفور فی مقرّبه، و فيه خلاف مشهور، و اللّه تعالى أعلم، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

الأشباه و النظائر فی النحو ؛ ج2 ؛ ص231

مسألة: الفرق بين زيد أخوك و أخوك زيد

قال ابن الخبّاز: إن قلت: ما الفرق بين (زيد أخوك)، (و أخوك زيد)؟ قلت:

من وجهين:

أحدهما أنّ: زيد أخوك تعريف للقرابة، و أخوك زيد تعريف للاسم.

و الثانی أنّ: زيد أخوك لا ينفی أن يكون له أخ غيره. لأنّك أخبرت بالعامّ عن الخاصّ، و أخوك زيد ينفی أن يكون له أخ غيره، لأنك أخبرت بالخاصّ عن العامّ.

و هذا ما يشير إليه الفقهاء، فی قولهم: زيد صديقی، و صديقی زيد، نقله ابن هشام فی (تذكرته).

الأشباه و النظائر فی النحو ؛ ج2 ؛ ص191

ذكر الفرق بين الإضافة بمعنى اللام و بينها بمعنى من

قال الأندلسيّ فى (شرح المفصّل): الفرق بينهما من وجوه:

أحدها: أنّ الثانى غير الأول فى الإضافة التى بمعنى اللام، سواء وافقه فى اسمه، أو لم يوافقه، فإنه يتّفق أن يكون اسم الغلام و المالك واحدا، فالمغايرة حاصلة و إن اتّحد اللفظ. و أما التى بمعنى من فالأول فيها بعض الثانى.

الثانى: أنّ التى بمعنى اللام لا يصحّ فيها أن يوصف الأول بالثانى، و التى بمعنى من يصحّ ذلك فيها.

الثالث: أن التى بمعنى اللام لا يصحّ فيها أن يكون الثانى خبرا عن الأول، و التى بمعنى من يصحّ فيها ذلك.

قال ابن برهان: إذا صحّ أن يكون الثانى خبرا عن الأوّل فالإضافة بمعنى (من)، فإن امتنع ذلك فهى بمعنى اللام.

الرابع: أنّ التى بمعنى اللام لا يصحّ انتصاب المضاف إليه فيها على التمييز و يصحّ فى التى بمعنى من.

ذكر الفرق بين حتى الجارّة و إلى

قال السخاوىّ فى (تنوير الدياجى): (حتّى) إذا كانت جارّة وافقت (إلى) فى أنها غاية، و خالفتها فى ثلاثة أشياء.

أحدها: أنها لا تدخل على المضمر، فلا يقال: حتّاه، كما يقال إليه.

الثانى: أنّ فيها معنى الاستثناء و ليس ذلك فى إلى.

الثالث: أنّ إلى تقع خبرا للمبتدأ، كقوله تعالى: وَ الْأَمْرُ إِلَيْكِ [النمل: 33]، و حتّى لا تكون كذلك.

و قال ابن القوّاس فی (شرح ألفیّة ابن معط): حتّی و إن شارکت إلی فی الغایة تخالفها فی أوجه:

أحدها: أنّ المجرور بها یجب أن یکون آخر جزء مما قبلها، أو ملاقی الآخر.

تقول[8]: (أکلت السمکة حتی رأسها، و لا تقول حتی نصفها أو ثلثها، کما تقول:

إلی نصفها أو إلی ثلثها).

الثانی: أنّ ما بعد حتّی لا یکون إلا من جنس ما قبلها، فلا تقول: رکبت الخیل حتی الحمار، و لا یلزم ذلک فی إلی تقول: ذهب الناس إلی السوق.

و الثالث: أنّ حتی لا تقع مع مجرورها خبرا لمبتدأ بخلاف إلی.

و الرابع: أنها مختصة بالظاهر بخلاف إلی.

الأشباه و النظائر فی النحو ؛ ج3 ؛ ص231

الکلام فی قوله یجوز کذا خلافا لفلان

و أمّا قوله: یجوز کذا و کذا خلافا لفلان، فقد یقال: إنّه یجوز فیه وجهان:

الوجه الأول: أن یکون مصدرا، کما أنّ قولک: یجوز کذا اتفاقا أو إجماعا، بتقدیر اتّفقوا علی ذلک اتّفاقا و أجمعوا علیه إجماعا، و یشکل علی هذا أنّ فعله المقدّر إمّا اختلفوا أو خالفوا أو خالفت، فإن کان اختلفوا أشکل علیه أمران:

أحدهما: أنّ مصدر اختلف إنما هو الاختلاف لا الخلاف.

---

[8] (1) انظر شرح المفصّل(8/ 16)، و همع الهوامع(1/ 23).

و الثانی: أنّ ذلک یأبی أن تقول بعده: لفلان، و إن کان خالفوا أو خالفت أشکل علیه أن «خالف» لا یتعدّی باللام بل بنفسه، و قد یختار هذا القسم و یجاب عن هذا الاعتراض بأن یقال: قدّر اللام مثلها فی سقیا له، أی: متعلقهٔ بمحذوف تقدیره:

أعنی له أو إرادتی له، ألا تری أنّها لا تتعلّق بسقیا لأنّ سقی یتعدّی بنفسه؟

و الوجه الثانی: أن یکون حالا، و التقدیر: أقول ذلک خلافا لفلان أی: مخالفا له، و حذف القول کثیر جدا حتی قال أبو علی: «هو من حدیث البحر قل و لا حرج»، و دلّ علی هذا العامل أنّ کل حکم ذکره المصنّفون فظاهر أمرهم أنّهم قائلون به، و کأنّ القول مقدّر قبل کلّ مسألهٔ، و هذه العلهٔ قریبهٔ من العلهٔ التی ذکروها لاختصاصهم الظروف بالتوسّع فیها، و ذلک أنّهم قالوا: إن منزّلهٔ من الأشیاء منزلهٔ أنفسها لوقوعها فیها، و إنها لا تنفکّ عنها، و اللّه سبحانه و تعالی أعلم.

و أمّا قوله: «و قال أیضا» فاعلم أنّ (أیضا) مصدر آض، و آض فعل یستعمل و له معنیان:

الأول: رجع، فیکون تاما، قال صاحب المحکم: «و آض إلی آهله: رجع إلیهم» انتهی فی و کذا قال ابن السکیت و غیرهما: و هذا هو المستعمل مصدره هنا.

و الثانی: صار، فیکون ناقصا عاملا عمل کان، ذکره ابن مالک و غیره و أنشدوا قول الراجز:

-ربّیته حتّی إذا تمعددا و آض نهدا کالحصان أجردا

کان جزائی بالعصا أن أجلدا

و رواه الجوهری: و صار نهدا، یقال تمعدد الغلام: إذا شبّ و غلظ، و النّهد:

عظیم الجسم من الخیل، و إنما یوصف به الإنسان علی وجه التشبیه، و الأجرد الذی لا شعر علیه.

و انتصاب «أیضا» فی المثال المذکور لیس علی الحال من ضمیر «قال» کما توهّمه جماعهٔ من الناس فزعموا أنّ التقدیر: و قال أیضا أی: راجعا إلی القول و هذا لا یحسن تقدیره إلّا

إذا كان هذا القول إنّما صدر من القائل بعد صدور القول السابق له حتى يصحّ أن يقال: إنّه قال راجعا إلى القول بعد ما فرغ منه، و ليس ذلك بشرط فى استعمال أيضا، ألا ترى أنّك تقول: قلت اليوم كذا و قلت أمس أيضا كذا؟ و كذلك تقول: كتبت اليوم و كتبت أمس أيضا.

و الذى يظهر لى أنّه مفعول مطلق حذف عامله، أو حال حذف عاملها و صاحبها، و ذلك أنّك قلت: و قال فلان، ثم استأنفت جملة فقلت أرجع إلى الإخبار رجوعا و لا أقتصر على ما قدّمت، فيكون مفعولا مطلقا، أو التقدير: أخبر أيضا أو أحكى أيضا، فيكون حالا من ضمير المتكلّم، فهذا هو الذى يستمرّ فى جميع المواضع، و ممّا يؤنسك بما ذكرته من أنّ العامل محذوف أنّك تقول: عنده مال و أيضا علم، فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها، فلا بدّ حينئذ من التقدير، و على ذلك قال الشاطبىّ رضى اللّه عنه و قد ذكر أنّه لا يدغم الحرف إذا كان تاء متكلم أو تاء مخاطب أو منوّنا أو مشدّدا: [الطويل]

-ككنت ترابا أنت تكره واسع عليم و أيضا تمّ ميقات مثّلا

قال أبو شامة رحمه اللّه تعالى: «قوله: أيضا أى: أمثّل النوع الرابع و لا أقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة، و هو مصدر آض إذا رجع» انتهى كلامه، فأيضا على تقديره حال من ضمير أمثل الذى قدّره، و اعلم أنّ هذه الكلمة إنما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق، و يمكن استغناء كل منهما عن الآخر، فلا يجوز: جاء زيد أيضا، إلّا أن يتقدّم ذكر شخص آخر أو تدل عليه قرينة، و لا جاء زيد و مضى عمر أيضا لعدم التوافق، و لا اختصم زيد و عمر أيضا لأنّ أحدهما لا يستغنى عن الآخر.[9]

95/2/2 **مصادف با** 13/رجب/1437

[9] سيوطى، عبد الرحمن بن ابى بكر، الأشباه و النظائر في النحو، 4جلد، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، چاپ: 2.